الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة

كلية الشريعة والاقتصاد

مخبر البحث في الدراسات القانونية والفقهية المقارنة

قسم الشريعة والقانون

تنظم ملتقى وطني حول:

العملات الرقمية في ظل القانون النقدي والمصرفي وأحكام الفقه الإسلامي

الأربعاء 29 أفريل 2026

الرئيس الشرفي أ.د السعيد دراجي (مدير الجامعة)

رئيس الملتقى أ.د.أمير شريبط (عميد الكلية)

المنسق العام للمتلقى أ.د. سعاد قصعة (مديرة مخبر البحث)

مديرة الملتقى أ.د.ليندة بومحراث

رئيسة اللجنة العلمية للملتقى :د.صورية عائشة باية بن حسين

مخاطر وتحديات إصدار العملة الرقمية في الجزائر

The risks and challenges of issuing a digital currency in Algeria

د فاطمة الزهرة قاسمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملخص: إن اصدار العملة الرقمية لا يخلو من جملة من المخاطر والتحديات المرتبطة بها في الجزائر، بما في ذلك التقلبات السعرية، والمخاطر التقنية والقانونية التنظيمية والاقتصادية، إضافة إلى تحديات تطور وسائل الدفع الإلكتروني، وكفاءة البنية التحتية، والإطار القانوني والتنظيمي، مما يؤكد ضرورة معالجة هذه الجوانب لضمان إدماج آمن وفعال للعملات الرقمية في النظام المالي.

الكلمات المفتاحية: العملة الرقمية، أنظمة الدفع، البنية التحية، العملة الافتراضية.

Abstract: The issuance of digital currency is not without a set of risks and challenges in Algeria, including price volatility, technical, legal, regulatory, and economic risks, in addition to the challenges related to the development of electronic payment systems, infrastructure efficiency, and the legal and regulatory framework. These factors highlight the need to address all these aspects to ensure the safe and effective integration of digital currencies into the financial system.

Keywords: Digital Currency, Payment Systems, Infrastructure, Virtual Currency.

مخاطر وتحديات إصدار العملة الرقمية في الجزائر

مقدمة:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام المالي العالمي نتيجة التطور التكنولوجي وانتشار الاقتصاد الرقمي، برزت العملات الرقمية للبنوك المركزية كأحد أبرز الابتكارات في مجال النقود وأنظمة الدفع. إذ تسعى العديد من الدول إلى دراسة إمكانية إصدار هذا النوع من العملات بهدف تحسين كفاءة المعاملات المالية، وتعزيز الشمول المالي، ومواكبة التطورات الرقمية في القطاع المالي.

غير أن إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية لا يخلو من مجموعة من المخاطر والتحديات التي قد تمس استقرار النظام المالي وفعالية السياسات النقدية، فضلاً عن التحديات التقنية والأمنية والتنظيمية المرتبطة بها. كما يثير هذا التحول تساؤلات مهمة حول دور البنوك التجارية، ومستوى الثقة في الأنظمة الرقمية، ومدى قدرة البنية التحتية التكنولوجية على استيعاب هذه الابتكارات.

والعملات الرقمية شأنها شأن أي ابتكار تكنولوجي جديد وفعال، تحمل إمكانات واعدة، إلا أنها تواجه في المقابل مخاطر وتحديات كبيرة لا يمكن إغفالها. وعليه، تبرز أهمية دراسة مختلف المخاطر والتحديات المرتبطة بإصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية في الجزائر، من أجل فهم أبعادها الاقتصادية والتقنية والمؤسساتية، وتقييم مدى تأثيرها على مستقبل النظام النقدي.

الإشكالية:

ما طبيعة المخاطر والتحديات التي تشكل عائقا أمام تبني فكرة إصدار العملات الرقمية في الجزائر في ظل المعطيات الاقتصادية والتقنية السائدة؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض واقع أنظمة الدفع والبنية التحتية الرقمية، وتحليل المعطيات والاحصائيات المرتبطة بها، بهدف إبراز أهم التحديات والمخاطر التي تواجه إصدار عملة رقمية للبنك المركزي. إضافة إلى ذلك، تم توظيف المنهج الاستقرائي من خلال استقراء المؤشرات والبيانات الواردة في التقارير الرسمية، خاصة ما يتعلق بمستوى الجاهزية الرقمية وسلوكيات استخدام وسائل الدفع، وربطها بمدى

قابلية تبني العملة الرقمية، لاستخلاص نتائج عامة انطلاقا من المعطيات الجزئية، وذلك بهدف الوصول إلى استنتاجات علمية حول واقع البيئة الرقمية والتحديات التي تعترض هذا التحول.

الفرع الأول: مخاطر اصدار العملات الرقمية

تعتبر العملات الرقمية من الابتكارات المالية الحديثة التي تسعى إلى تسهيل المعاملات وتحقيق سرعة في الدفع والتحويل، غير أن إصدارها يرافقه العديد من المخاطر التي قد تؤثر على استقرار النظام المالي والاقتصادي. فبينما توفر هذه العملات فرصا لتعزيز الشمول المالي وتحسين كفاءة المدفوعات، فإنها تواجه مخاطر متعددة تتعلق بالجانب الاقتصادي، التقني، القانوني والتنظيمي، تؤثر وبشكل مباشر على تبني الأفراج والمؤسسات للعملة الرقمية.

فالنقود تشكل المقابل المادي لجميع الأنشطة الاقتصادية، فهي الوسيلة التي تمنح لصاحبها القوة الشرائية لإشباع حاجاته المختلفة، وتعطيه الحق في تسوية مدفوعاته باعتبارها أداة لسداد الالتزامات[1]. وتستمد النقود قوتها الإبرائية من القبول العام الذي تحظى به لدى كافة أفراد المجتمع، ومن الثبات النسبي في قيمتها، والذي عادة ما يفرض من طرف السلطة العامة، حيث أن تنظيم العملة النقدية بموجب نصوص في قيمتها قانونية، وإسناد مهمة إصدارها إلى البنك المركزي، الذي تقع على عاتقه مسؤولية الحفاظ على استقرار قيمتها، من شأنه أن يبعث الثقة والأمان في نفوس أفراد المجتمع، وهو ما يضمن توفر خاصية القبول العام لها[2].

أما فيما يخص العملة الرقمية فهي على عكس العملة الرسمية، لا يرتبط إنشاؤها بأي نشاط اقتصادي، ولا يمكن أن يخضع ذلك لسلطة بنك الجزائر بأي شكل كان، بل يتم ذلك بواسطة شبكة مفتوحة المصدر، حيث يمكن للعامة وبعيدا عن اشراف السلطة العامة، المشاركة في عمليّة خلق هذه العملة عن طريق ما يعرف بنشاط التّعدين، كما يمكن الحصول عليها إما عن طريق قبولها في تسوية عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات المختلفة، أو شرائها مباشرة على مستوى المنصات المتخصصة في بيع هذه العملة على شبكة الانترنت مقابل العملات الرسمية المختلفة، ويتم كل

---

[1]– فريدة حداد، عبد الحق قريمس، العملة الافتراضية في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، ع3، م58، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، جوان 2021م، ص383.

[2]– بن عيسى أمينة، العلاقة بين النقود والاسعار (دراسة قياسية في الجزائر وتونس والمغرب)، أطروحة دكتوراه في تخصص نقود بنوك ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014م– 2015م، ص4. أنظر أيضا: فريدة حداد، عبد الحق قريمس، العملة الافتراضية في القانون الجزائري، المرجع السابق، ص383.

ذلك باستخدام تكنولوجيا "النّد للنّد P2P"، أي دون المرور عبر بنك أو أي وسيط آخر للإشراف على مختلف العمليّات المذكورة[1].

والعملة الافتراضية، هي أحد العملات الرقمية المشفرة التي يتم تداولها عبر الانترنت فقط دون وجودها الفيزيائي في الواقع، لكونها تنشأ بفعل بروتوكولات مجهولة المصدر، وهو ما جعلها تختلف في أسسها وضوابطها، وفي منطقها، عن تلك التي تحكم العملات النقدية الرسمية، وجعلها تصطدم بمبدأ احتكار الدولة (ممثلة في بنك الجزائر) لعملية الاصدار النقدي، وهو ما يفسر انعدام وجود أي غطاء قانوني يدعم اصدارها[2].وبالرغم من الفرص الواعدة التي تقدمها العملات الرقمية، إلا أنه من الضروري فهم المخاطر المصاحبة لهذا المجال قبل الانخراط فيه، وتتمثل أهم هذه المخاطر في ما يلي:

أولا: المخاطر التقنية

تشكل المخاطر التقنية أحد أهم التحديات التي تواجه إصدار العملات الرقمية، إذ تعتمد هذه العملات على بنية تحتية رقمية معقدة تتضمن شبكات الند للند، التشفير، ومحافظ رقمية لحفظ الأصول...وغيرها، وأي أخطاء برمجية أو تعطل لهذه الأنظمة أو فقدان للبيانات قد يؤدي إلى خسائر مالية مباشرة وفقدان الثقة في العملة الرقمية.

يمكن أن يتعرض المستخدمون إلى مشاريع وهمية واحتيال بسبب سهولة إنشاء عملة رقمية جديدة عبر العقود الذكية وانتشار موجة الـ ICO سابقا، فقد ظهرت الكثير من المشاريع الاحتيالية التي تعد المستثمرين بآمال كاذبة ثم تختفي بالأموال حتى اليوم. فهناك دائما عملات جديدة تسوق نفسها بإغراء الأرباح السريعة أو ما يُعرف بمخططات Pump & Dump (عملية احتيالية في الأسواق المالية تهدف لتحقيق أرباح سريعة على حساب الآخرين عن طريق التظليل والتلاعب بالسوق). وبالتالي إذا استثمر شخص ما في عملات غير معروفة دون بحث معمق، فهو معرض للوقوع ضحية لهذه العمليات الاحتيالية[3].

---

[1]- Estelle Hemdane, Alain Beitone, Le bitcoin (BTC) est-il de la monnaie?,The New York Times, Janvier 2018, p 1,2, http://eloge-des-ses.com/wp-content/uploads/2018/01/Le-bitcoin-est-il-de-la-monnaie.pdf, 28/03/2026, 00:32.

[2]– فريدة حداد، عبد الحق قريمس، العملة الافتراضية في القانون الجزائري، المرجع سابق، ص383.

[3]– فهد قطينة، العملات الرقمية (ماهي العملات الرقمية وما هو البيتكوين)، ص29، https://www.scribd.com/document/907071537/، 2026/03/29م، 01:21.

فعند زيادة مخاطر الأمن الإلكتروني التي من شأنها المساس بأنظمة المعلومات للبنك المركزي في ظل تركيز بيانات الدفع لجميع المستخدمين في قاعدة بيانات مركزية، بالإضافة إلى تزايد مخاطر العمليات المالية المشبوهة مثل الاحتيال، التهرب الضريبي، تبييض الأموال وتمويل الإرهاب[1]. فقد أشار خبراء الأمن الشبكي لاحتمالية اختراق هذه العملات وسرقتها من المحافظ الإلكترونية، وقد حصلت عدة حوادث قرصنة موثقة.

بالإضافة لإمكانية فقدان مبالغ ضخمة عند الخطأ في التحويل أو فقدان كلمة المرور الخاصة بالمحفظة الإلكترونية، وعدم إمكانية استردادها، وسواء ذلك كان باختراق (البلوكشين) نفسها وهو ما أنكره الخبراء أو باختراق المواقع والمنصات التي لا تنبني آلية عملها على تنقية (البلوكشين)، فهذا سواء من ناحية إمكانية سرقة بالجملة لهذه العملات[2].

ناهيك عن الاختراقات والهجمات الإلكترونية التي قد يتعرض لها الأفراد والمؤسسات، فالأمان الرقمي تحدٍ كبير، فحتى لو أن البلوكتشين نفسها آمنة بشكل عام، فإن المنصات والمحافظ الرقمية معرضة للاختراق، وقد شهدت السنوات الماضية عمليات قرصنة ضخمة طالت منصات تداول كبرى مثل اختراق Mt Gox في 2014 واختراقات أخرى أحدث، وسرقت خلالها عملات بمئات الملايين من الدولارات، فالمتعامل إن لم يكن حذرا قد تتعرض محفظته الشخصية للاختراق عبر برمجيات خبيثة أو تصيد احتيالي يفقده كل ما فيها من عملات، إذ أن المعاملة لا رجعة فيها في حال إرسال الأموال للخارج[3].

فقد تتعرض العملة الافتراضية للانقلاب المفاجئ في أسعارها في فترة زمنية وجيزة مما يعرض مصالح المتعاملين فيها للخطر، فضلا عن وقوف نظام التشفير وتكنولوجيا الند للنّد التي تبنى عليها هذه العملة كعائق أمام أية إمكانية لاسترجاعها في حالة وقوع أي خطأ أثناء تسوية المعاملات بواسطتها، لاستحالة إعادة انتاجها من الناحية التقنية[4]، بالإضافة إلى خطر فقدان جهاز الكمبيوتر أو سرقته أو اختراقه، ففي جميع الأحوال لا يمكن لحامل الحساب اللجوء إلى مؤسسة أو المطالبة بأي تعويض تأميني، وتبرز مشكلة أخرى عندما تتعرض المنصة التي تدير الحساب لهجوم تشفير

---

[1]– جلول شرارة، ليلى اسمهان بقبق، العملات الرقمية للبنوك المركزية: تحديات ومتطلبات الدينار الرقمي الجزائري في ظل القانون النقدي والمصرفي 23-09، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، ع2، م6، المركز الجامعي سي الحواس، بريكة، الجزائر، ديسمبر 2023م، ص1099.

[2]– منير ماهر أحمد، أحمد سفيان عبد الله، سهيل بن شريف، التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية: البيتكوين نموذجا، مجلة بيت المشورة للاستشارات المالية، ع8، الدوحة، قطر، أفريل 2018م، ص 246.

[3]– فهد قطينة، العملات الرقمية (ماهي العملات الرقمية وما هو البيتكوين)، المرجع السابق، ص29، 2026/03/29م، 01:30.

[4]– فريدة حداد، عبد الحق قريمس، العملة الافتراضية في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص387.

أو تُعلن إفلاسها، ففي الواقع لا يوجد أي نوع من أنواع تأمين الودائع للعملات الرقمية[1]، كما أن هناك إمكانية تعرض المحافظ الإلكترونية المخزنة للعملة لخطر القرصنة. ويلاحظ في مختلف حالات الخطر المشار إليها، ومنها حالة إفلاس منصات تسيير الحسابات بالعملة الافتراضية أو تعرضها للقرصنة، لا يحظى المودعون أو الحائزون بأية حماية قانونية أو تعويض[2]، فعلى سبيل المثال قد خلف إفلاس منصة MtGox اليابانية سنة 2014 ضياع 850000 بيتكوين غير قابلة للتعويض[3].

وعلى صعيد آخر قد يواجه المتعاملون بالعملات الرقمية خطر فقدان المفاتيح الخاصة، فالتعامل بالعملات الرقمية يعني تحمل مسؤولية ذاتية لإدارة الأموال الخاصة بالمتعامل، فلديه محفظة مؤمنة بمفتاح خاص "**كلمة سر مشفرة**" هو الوحيد القادر على التحكم بأصوله، إذا ضاع هذا المفتاح أو الكلمات الاسترجاعية الخاصة به، فلا يستطيع استعادة أمواله اطلاقا. تقدر الأبحاث أن حوالي 20% من إجمالي وحدات البيتكوين حاليا مفقودة للأبد بسبب فقدان أصحابها لمفاتيح محافظهم. ما يزيد من حجم الخطر في حال التعامل بإهمال مع بيانات المحفظة الخاصة به[4].

تظل المخاطر التقنية عاملا مهما يجب الانتباه إليه عند التعامل مع العملات الرقمية، لأنها قد تؤدي إلى فقدان الأموال أو تعطل المعاملات، مما يؤكد أهمية اتباع إجراءات أمان قوية وفهم النظام الرقمي جيدا قبل الاستثمار أو الاستخدام في مثل هذه التعاملات.

ثانيا: المخاطر القانونية والتنظيمية

يعتبر القانون هو الجهة التي تعمل على تشغيل ومراقبة القطاع المصرفي، ولضمان تبني العملات الرقمية (كالعملات المشفرة) بشكل آمن، يجب وضع إطار تنظيمي محكم وتفعيل دور البنوك المركزية فهي التي تتحمل مسؤولية دعم القوانين واللوائح ذات الصلة، قد تؤثر الأطر التنظيمية للعملات الرقمية في السوق على تبني القطاع المصرفي للعملات الرقمية وبذلك يحتاج ادخال العملات الرقمية كالعملات المشفرة في البنوك إلى سيطرة البنوك المركزية،

---

[1] - Jean-Marc Figuet, LE BITCOIN : UNE MONNAIE ?, september 2015, p6, https://fr.scribd.com/document/546838064/Le-Bit-Coin-Une-Monnaie-092015, 03/04/2026, 02:55.

[2]– فريدة حداد، عبد الحق قريمس، العملة الافتراضية في القانون الجزائري، المرجع السابق، ص387.

[3] - Jean-Marc Figuet, LE BITCOIN : UNE MONNAIE ?, p6, Ibid, 03/04/2026, 02:59.

[4]– فهد قطينة، العملات الرقمية (ماهي العملات الرقمية وما هو البيتكوين)، مرجع سابق، ص30، 2026/03/29م، 01:34.

على عكس الوضع الطبيعي للعملات المشفرة التي تديرها جهات خاصة، أي بعيدا عن الهيمنة الحالية للقطاع الخاص، فبينما حظرت بعض الدول العملات المشفرة، سعت أخرى إلى تنظيمها، لكن القوانين غير المكتملة تظل عقبة أمام دمجها الكامل في النظام المصرفي[1].

والسبب أن معظم حكومات العالم في طور فهم وتنظيم العملات الرقمية، وهذا يعني أن الإطار القانوني المحيط بها غير مستقر وقد يتغير بشكل مفاجئ، لذلك بعض الدول حضرت التعامل بالعملات المشفرة كليا في حين أن البعض الآخر وضع قيودًا صارمة. ودول قليلة اعتمدتها رسميًا (مثل السلفادور التي جعلت البيتكوين عملة رسمية)، هذا التفاوت والتقلب القانوني قد يضع استثمارات المتعاملين تحت خطر القرارات الحكومية المفاجئة كبعض الدول التي منعت خروج الودائع بالعملات الرقمية أو فرضت ضرائب مشددة عليها[2].

وبالرغم من أنه قد يكون من الطبيعي وجود عملة إلكترونية تفيد التعاملات الاقتصادية في الوقت الراهن، وخاصة مع تزايد التعاملات الإلكترونية بصورة كبيرة، إلا أن التعامل بعملة افتراضية يصدرها أشخاص مجهولي الهوية، ويتم تبادلها بأسماء مستعارة وغير حقيقية في ظل عدم وجود أي سلطة مالية تراقبها يفتح الباب على مصراعيه أمام استخدامها في عمليات غسيل الأموال أو سداد قيمة تجارة المخدرات أو تحويل أموال ناتجة عن عمليات الجريمة المنظمة، وهي بذلك تساهم في زيادة الأنشطة الإجرامية في العالم، كما أنها قد تؤدي إلى مزيد من عمليات النصب والاحتيال المالي[3]. لذلك فإن ظهور هذه العملة وانتشارها داخل الدّولة يشكل مساسا بسيادتها، وهي تهدد في الوقت نفسه استقرارها النقدي، بسبب خروج الكتلة النّقدية المعروضة للتداول عن سيطرة وتحكم السلطة النقدية[4].

ثالثا: المخاطر الاقتصادية والمالية

تتمثل المخاطر الاقتصادية في تهديد الاستقرار النقدي في الدول التي ينتشر استخدامها فيها، وذلك نتيجة لأن التحكم في كميات عرض النقود لم يعد تحت سيطرة السلطات النقدية لهذه الدول. الأهم من هذا كله هو أن العملات الرقمية كالبتكوين مثلا عملة احتكارية تتركز في أيدي مجموعة قليلة ممن يملكون أجهزة كمبيوتر ذكية ويجيدون

[1] - Melena Jaksic, voileta Todorovié, Jelena Matic, The Influence Of Digital Currency On The Bank, Economic Themes, Vol 60, Iss Paradigm Publishing Services, Warsaw, Poland, 2022, p489, 490.

[2]- فهد قطينة، العملات الرقمية (ماهي العملات الرقمية وما هو البيتكوين)، ص30، مرجع سابق، 2026/03/29م، 02:10.

[3]- أحمد محمد عصام الدين، ماذا تعرف عن عملة البيتكوين، مجلة المصرفي، ع73، سبتمبر 2014م، ص52، 53، أنظر أيضا: https://fr.scribd.com/document/505285763/، 2026/03/28م، 16:02.

[4]- فريدة حداد، عبد الحق قريمس، العملة الافتراضية في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص384.

استخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات، وذلك نظراً لتعقد العمليات الحسابية اللازم إجرائها ليصبح المستخدم معدنا ويحصل على الـ Bitcoin، وهذا الاحتكار يشكل تهديداً لمستقبل الاقتصاد العالمي نظرا لقدرة المحتكرين على التحكم فيه وفق أهوائهم[1].

بالإضافة إلى أنه قد تُشكّل سرعة المعاملات مشكلة أيضا، ففي المعاملات التقليدية بالعملات الورقية، يضمن وسيط مصرفي الدفع للبائع من المشتري، أما في معاملات البيتكوين، فلا يمكن لأي وسيط أن يقوم بهذا الدور لأنها تتم عبر شبكة الند للند وتُسجّل كل معاملة على سلسلة الكتل (البلوكشين)، فتعتمد هذه التقنية على سجل إلكتروني متاح لجميع أجهزة الكمبيوتر المتصلة، والذي يتحقق من مصدر عملات البيتكوين ويُصدّق على صحة المعاملات كل عشر دقائق تقريبًا، يُضاف جزء جديد (عن طريق تعدين كتلة) إلى سلسلة الكتل (البلوكشين) بواسطة المعدنين الذين يُديرون الشبكة ويُراقبونها. يُتيح ذلك إتمام المعاملات. ولأداء هذه المهمة، يُكافأ المعدنون، بعد سحب عشوائي، بمكافأة قدرها 25 بيتكوين منشأة حديثًا. وتكمن ميزة هذا النظام المفتوح والتعاوني في إمكانية اطلاع أي شخص على جميع المعاملات منذ إنشائه[2].

بناء على ذلك يتأثر الوسطاء الماليين، فقد وفرت العملات سواء المشفرة اللامركزية أو العملات الرقمية المستقرة للأفراد والشركات قنوات جديدة لتحويل القيمة تتجاوز الأنظمة المصرفية التقليدية، مما يقلل الاعتماد على خدمات الوساطة المصرفية. وقد يؤدي هذا التوجه نحو إلغاء الوساطة إلى خروج الودائع المصرفية، مما يؤثر على مصادر تمويل البنوك ونماذج ربحيتها. علاوة على ذلك، قد يُغير إدخال العملات الرقمية، وخاصة العملات الرقمية للبنوك المركزية، آلية خلق النقود. فإذا تبنت هذه العملات نموذجا يتعامل مباشرة مع الجمهور، فقد تحل البنوك المركزية جزئيا محل وظيفة خلق الودائع في البنوك التجارية، مما سيكون له أثر هيكلي على النظام المصرفي بأكمله[3].

وبمعنى آخر يمكن أن ينعكس إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي سلبيا على الوساطة المصرفية بسبب منافستها للودائع المصرفية، وذلك عند السماح للأفراد والشركات بسحب ودائعهم من البنوك التجارية لإيداعها كعملات رقمية في البنوك المركزية، مما يؤدي إلى تراجع الودائع البنكية، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على

---

[1]- المرجع نفسه، ص384.

[2] - Jean-Marc Figuet, LE BITCOIN : UNE MONNAIE ?, september 2015, 03/04/2026, 03:06.

[3] - Guannan Liu, The Development of Blockchain-Based Digital Currencies and Their Impact on the Global Financial System, Open Journal of Social Sciences, Scientific Research Publishing (SCIRP), USA, October 2024, p231.

القروض والعمولات المصرفية لتعويض الارتفاع في التكاليف، عندها تصبح قدرة البنوك التجارية على الإقراض مقيدة وبالتالي تلجأ إلى البحث عن مصادر تمويلية بديلة، وقد تضطر إلى الاقتراض من البنك المركزي لتمويل أنشطتها التمويلية، لتصبح البنوك المركزية بسبب ذلك الملاذ الأول للإقراض[1]. وهو ما يؤثر سلبا على الاستقرار المالي في حالة التعرض لأزمة مالية، حيث تؤدي حالة الذعر لتحويل الأعوان الاقتصاديين لودائعهم لدى البنوك التجارية إلى عملات رقمية لدى البنك المركزي.

تعمل مزايا العملات الرقمية، مثل التشغيل على مدار الساعة وانخفاض التكلفة، على إعادة تشكيل منظومة الدفع. وتواجه البنوك التقليدية ضغوطا لتحديث بنيتها التحتية للدفع للحفاظ على قدرتها التنافسية. مع ذلك، يتيح هذا للبنوك فرصا للابتكار، مثل تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة قائمة على تقنية البلوكتشين. في مواجهة هذه التحديات، تستكشف البنوك التقليدية بنشاط استراتيجيات التحول الرقمي، بما في ذلك التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية وتطوير حلولها الخاصة بالعملات الرقمية. في الوقت نفسه، تسعى الهيئات التنظيمية جاهدة لتحقيق التوازن بين الابتكار المالي واستقرار النظام لضمان انتقال سلس للنظام المالي[2].

وهذا ما يعتبر تمكينا ماليا بلا وسطاء، فبفضل العملات الرقمية، لم يعد الأفراد بحاجة للبنوك لإرسال الأموال أو حفظها. فالمحافظ الرقمية على هواتفنا الذكية تتيح لنا امتلاك أصولنا وإدارتها بشكل كامل ذاتيا. يمكن لأي شخص اليوم دفع أو تحويل مبلغ إلى آخر في أي مكان في العالم دون إذن من بنك أو قيود على الحد الأقصى للمبلغ أو تأخير زمني طويل. هذه الحرية المالية غير المسبوقة مفيدة بشكل خاص في المناطق التي تعاني من قيود مصرفية مشددة أو رسوم تحويلات مرتفعة. على سبيل المثال العمالة المغتربة باتت قادرة على تحويل الأموال لعائلاتها في الوطن بسرعة أكبر وكلفة أقل بكثير عبر استخدام العملات الرقمية مقارنة بالقنوات المصرفية التقليدية[3].

لا نغفل على أن التصميم غير الفعال للعملات الرقمية قد يؤدي إلى تفاقم الصدمات الاقتصادية، خاصة مع استخدامها الكبير من قبل المستثمرين الأجانب، مما يؤثر على أسعار الصرف والظروف المالية. كما تزيد هذه العملات

---

[1]– منتدى الاستراتيجيات الأردني، النقود في عصر التحول الرقمي، تقرير مقدم لمنتدى الاستراتيجيات الأردني، جانفي 2023م، ص4، https://zarqachamber.org/b2312023.pdf، 2026/03/30م، 04:22.

[2] - Guannan Liu, The Development of Blockchain-Based Digital Currencies and Their Impact on the Global Financial System, Ibid, p231.

[3]– فهد قطينة، العملات الرقمية (ماهي العملات الرقمية وما هو البيتكوين)، ص10، مرجع سابق، 2026/03/29م، 01:21.

من خطر سحب الودائع البنكية بسرعة أثناء الأزمات بسبب سيولتها العالية، مما قد يعمق الأزمات المالية إذا فشلت البنوك المركزية في السيطرة على تدفقاتها[1].

نضيف إلى ذلك عدم القدرة على التحكم بالمعروض النقدي إلا بتوافق جماعي من قبل مجتمع المتعاملين، وفي هذا من مخاطر انفلات الانضباط، ما يفضي بالفشل في أداء وظيفة هذه العملات، وعدم الاستقرار الناشئ عن اختلاف نظرات الناس والحكومات اتجاهها، باختلاف التوقعات وأخبار السوق، والذي سيؤدي إلى هبوط أسعارها وتذبذبه بشكل كبير. حدوث مشكلة الانكماش في حال بلغو هذه العملات مرتبة النقد الأصيل أو التابعي في مجتمع ما، حيث ترتفع قيمة الوحدة الواحدة بارتفاع الطلب عليها لندرتها، مما يسبب انخفاضا حادا في الأسعار وميلا للاحتفاظ بالنقود مما يخفض الميل نحو الاستثمار[2].

كما أن كثرة هذه العملات والاختلاف في درجة قبولها يقلل من كفاءتها كنقد يؤدي وظائف التبادل على المستوى العالمي نظرا لكثرة أعداد العملات واعتبارها أجناسا مختلفة القيمة، فهناك ما يزيد عن ألف عملة افتراضية لها قيم مختلفة تحتاج إلى التصريف لتداولها والشراء بها في أوساط لا تقبلها، وهذا كله ضار اقتصاديا، لأنه ربح من عمل غير انتاجي. خصوصا أن ذلك يفرض متطلبات جديدة للتعايش الاقتصادي كرفع مستوى التعليم التقني والتكنولوجي والبرمجي في اطار التحول لاقتصاديات التقنية، وذلك يجعل المتعاملين في ضغط متسارع، فمن يجهل هذه الأمور يفقد مزايا كثيرة[3].

إن سوق العملات المشفرة من أكثر الأسواق المالية تذبذبا. يمكن أن ترتفع العملة أو تنهار قيمتها بعشرات في المئة خلال يوم واحد، فعلى سبيل المثال شهد البيتكوين عدة مرات انخفاضات تتجاوز 50% من قيمته خلال أسابيع قليلة. هذا التقلب السعري الشديد يعني إمكانية تحقيق أرباح ضخمة أو خسائر فادحة في وقت قصير لذا فهو سوق لا يناسب من لا يتحمل رؤية استثماراته تتأرجح صعودا وهبوطا بشكل حاد[4].

رابعا: المخاطر البيئية

---

[1]- مزاجة تواتية، العملات الرقمية في الجزائر بين الموقف الاحترازي والتحول الرقمي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، ع2، م 9، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر، ديسمبر 2025م، ص104.

[2]- منير ماهر أحمد، أحمد سفيان عبد الله، سهيل بن شريف، التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية: البيتكوين نموذجا، مرجع سابق، ص244.

[3]- المرجع نفسه، ص 248.

[4]- فهد قطينة، العملات الرقمية (ماهي العملات الرقمية وما هو البيتكوين)، مرجع سابق، ص28، 2026/03/29م، 01:31.

في عالم العملات التقليدية تتولى البنوك المركزية مهمة إصدار النقود والتحقق من صحة التحويلات بين الحسابات أما في عالم العملات الرقمية، فهذه المهمة موزعة على عاتق المشاركين في الشبكة فيما يُعرف بعملية التعدين (Mining) المقصود بالتعدين هو تشغيل أجهزة حاسوبية لحل مسائل حسابية معقدة بهدف التحقق من صحة المعاملات وإضافتها إلى سلسلة الكتل عندما يقوم المعدنون بحل هذه المسائل. تتم مكافأتهم بعملات رقمية جديدة بالإضافة إلى رسوم المعاملات التي قاموا بتأكيدها.

يشبه التعدين نوعا ما قيام آلاف أجهزة الحاسوب بالتنافس لحل لغز رقمي: أول من يحل اللغز يحصل على المكافأة ويوثق الكتلة الجديدة من المعاملات هذه الآلية تحقق آمرين مهمين، الأول: تأمين الشبكة ومنع التلاعب الأن حل اللغز يتطلب جهدًا حاسوبيا وبالتالي موارد حقيقية). والثاني: هو إصدار عملات جديدة بشكل تدري تدريجي حتى تصل إلى الحد الأقصى المبرمج (مثل 21 مليون بيتكوين أي شخص لديه جهاز مناسب واتصال بالإنترنت يمكنه المشاركة في التعدين. ولكن مع ازدياد المنافسة وتطور العناد المخصص. أصبحت هذه العملية صعبة ومكلفة وتتطلب أجهزة ذات قدرات عالية واستهلاك كبير للطاقة، ورغم ذلك الدافع الرئيسي للمعدنين هو المكافآت المجزية التي يحصلون عليها، مما يجعل التعدين نشاطا اقتصاديا هاما يدعم بقاء الشبكة آمنة ولا مركزية[1].

فإذا كانت الدول تقصر إصدار عملتها الورقية على بنوكها المركزية فإن الإصدار الافتراضي للبتكوين أو ما يطلق عليه تعدين الـ Bitcoin يتم بواسطة «المعدنين»، وعملية التعدين ليست مقصورة على جهة مركزية أو أشخاص معينين، بل هي متاحة للجميع وفي أي مكان في العالم ولكنها تتطلب وقتاً وكمبيوتر سريع بمواصفات عالية تسمح بتحميل برنامج (التعدين المجاني) أو(Bitcoin Miner)، بهذا البرنامج يمكن حل عدد من الألغاز التي يحصل عليها المعدن من شبكة الـ Bitcoin ويسمونها خوارزميات (الخوارزمية هي مجموعة من الخطوات الرياضية والمنطقية والمتسلسلة اللازمة لحل مشكلة ما) بعد الانتهاء من حل الخوارزميات يقوم البرنامج بإصدار عملة Bitcoin وإضافتها إلى المحفظة الإلكترونية لمن قام بالتعدين[2].

وبعد معرفة التعدين نشير إلى أن العملات الرقمية مثل البيتكوين تستهلك كميات ضخمة من الطاقة الكهربائية بسبب آلية التعدين (إثبات العمل). وتشير دراسات إلى أن استهلاك شبكة البيتكوين للطاقة يقارب

[1]- المرجع نفسه، ص8، 2026/03/29م، 01:21.

[2]- أحمد محمد عصام الدين، ماذا تعرف عن عملة البيتكوين، مجلة المصرفي، ع73، سبتمبر 2014م، ص51.

استهلاك دول صغيرة من الكهرباء سنويا. هذا ما دفع بعض الحكومات إلى انتقادها وربما مستقبلاً فرض قيود بيئية عليها أو على أنشطة التعدين في بلدانها. يجدر بالذكر أن هناك تطورًا نحو آليات أقل استهلاكا للطاقة (مثل إثبات الحصة) وتبنيها من قبل العديد من المشاريع الحديثة[1].

تعد المخاطر البيئية من أبرز التحديات المرتبطة بالعملات الرقمية، خاصة تلك التي تعتمد على آلية إثبات العمل، على غرار عملة Bitcoin، حيث يتطلب تعدينها استهلاك كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية لتشغيل الحواسيب المتخصصة وحل العمليات الحسابية المعقدة. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع ملحوظ في البصمة الكربونية، ما يثير مخاوف بيئية متزايدة، لاسيما في ظل الاعتماد على مصادر طاقة غير متجددة في بعض الدول. كما قد يساهم هذا الاستهلاك المكثف في الضغط على شبكات الكهرباء الوطنية، الأمر الذي يدفع بعض الحكومات إلى التفكير في فرض قيود أو تنظيمات بيئية على أنشطة التعدين. وفي المقابل، يتجه عدد من المشاريع الحديثة إلى اعتماد آليات بديلة، مثل إثبات الحصة، بهدف تقليل استهلاك الطاقة والحد من الآثار البيئية السلبية.

الفرع الثاني: تحديات إصدار العملة الرقمية لبنك الجزائر

يشكل إصدار العملة الرقمية خطوة متقدمة نحو تحديث المنظومة المالية ومواكبة التحولات التكنولوجية العالمية، غير أن نجاح هذا المسعى لا يرتبط فقط بالإرادة التقنية، بل يتوقف على توفر مجموعة من المقومات الأساسية. فمدى تطور وسائل الدفع الإلكتروني، وكفاءة البنية التحتية الرقمية، إلى جانب وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح وفعّال، يعد من أبرز العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في إمكانية اعتماد هذه العملات وتداولها. ومن ثم، تبرز هذه العناصر كتحديات رئيسية ينبغي معالجتها لضمان إدماج سلس وآمن للعملة الرقمية ضمن النظام المالي.

من المتوقع أن تواجه البنوك المركزية العديد من العقبات والتحديات خلال عملية إصدار العملة الرقمية، يرتبط بعضها بالاختلافات بين الدول حول الطلب واستخدام النقد (انخفاض النقد المتداول كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول مثل السويد، مقابل ارتفاعها بالنسبة لدول أخرى مثل اليابان والولايات المتحدة ومنطقة اليورو). هذا يعني أن البنوك المركزية لكل منها سيكون لها أهداف مختلفة لإصدار عملتها الرقمية. وقد ترتبط بعض التحديات الأخرى بعدم النضج التكنولوجي (عدم تهيئة البنية المناسبة) للعملات الرقمية للبنوك المركزية، بما في التحديات الأخرى أيضا ذلك نقص المواهب التقنية، مما قد يؤدي إلى التزوير وفشل الشبكة، وتقويض الثقة في

[1]- فهد قطينة، العملات الرقمية (ماهي العملات الرقمية وما هو البيتكوين)، مرجع سابق، ص30، 2026/03/29م، 01:51.

الأنظمة المالية والمدفوعات. بالإضافة إلى الشكوك القانونية حول ما إذا كان البنك المركزي لديه الصلاحية لإصدار عملة رقمية جديدة[1].

ووفقا لذلك يحاول بنك الجزائر في ظل التطور السريع للوساطة المصرفية والمالية تحديث أنظمة الدفع والتسويات الإلكترونية وتنويعها، والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة في معالجة المعلومات وأنظمة المعطيات المالية مع العمل على تحيين النصوص التشريعية والقانونية المنظمة لها[2]. فقد تختلف الدوافع والحاجة لإصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية من دولة لأخرى، غير أن نجاح إصدارها وتداولها يرتبط بعوامل رئيسية[3]:

- انخفاض الاستخدام النقدي والاعتماد بشكل كبير على الدفع الالكتروني (مدى تطور أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني).
- مواكبة التطور العالمي للتكنولوجيا المالية في ظل توفر بنية تحتية تكنولوجية حديثة (كفاءة وتطور البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات الرقمية).
- وضوح وفعالية الإطار القانوني والتنظيمي.

أولا: مدى تطور أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني

تختلف الدوافع الكامنة وراء إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي من دولة إلى أخرى، غير أن نجاحها يرتبط بجملة من العوامل، من أهمها تراجع استخدام النقد الورقي والاعتماد الواسع على وسائل الدفع الإلكتروني، إلى جانب ارتفاع مستوى الثقافة المالية لدى الأفراد. غير أن هذه الشروط لا تتوافر بالشكل الكافي في الجزائر، حيث لا يزال الاقتصاد يتميز بهيمنة الكتلة النقدية، وتفضيل الأعوان الاقتصاديين غير الماليين حيازة الأرصدة النقدية لتلبية حاجتهم للسيولة، فضلاً عن محدودية انتشار وسائل الدفع الإلكتروني. وهو ما يطرح تحدياً حقيقياً أمام إصدار الدينار الرقمي، باعتباره تحولاً يتطلب استعداداً سلوكياً وثقافياً إلى جانب الجاهزية التقنية.

---

[1]- وسيم صافي، العملات الرقمية للبنوك المركزية (المفهوم ودوافع الإصدار ومدى انسجامها مع الحالة الفلسطينية)، سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، رام الله، فلسطين، 2022م، ص12.

[2]- جلول شرارة، ليلى اسمهان بقبق، العملات الرقمية للبنوك المركزية: تحديات ومتطلبات الدينار الرقمي الجزائري في ظل القانون النقدي والمصرفي 23-09، مرجع سابق، ص1099.

[3]- وسيم صافي، العملات الرقمية للبنوك المركزية (المفهوم ودوافع الإصدار ومدى انسجامها مع الحالة الفلسطينية)، سلطة النقد الفلسطينية، مرجع سابق، ص12.

لذلك تسعى الجزائر إلى رقمنة شاملة للخدمات والمعاملات المصرفية، تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني ومنظومة التجارة الإلكترونية بهدف تقليل حجم النقد المتداول خارج القنوات المصرفية، و تنشيط التعاملات المالية في البيئة الإلكترونية التي تتميز بسهولة الاستخدام وجودة الخدمات المقدمة.

ونشير إلى أن نجاح استراتيجية التحول نحو العملة الرقمية في الجزائر يرتبط بمدى تطور الثقافة المالية للجمهور ومدى قابلية تحولهم إلى أنماط مستجدة في التكنولوجيا المالية المستخدمة، غير أن الطلب النقدي يتميز في حالة الجزائر بتفضيل الأعوان الاقتصاديين غير الماليين حيازة الأرصدة النقدية وحاجتهم للسيولة[1].

وقد جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر فيما يخص مؤشرات التداول النقدي وسيولة الاقتصاد ما يلي: يعود نمو المجمع النقدي M1 في عام 2024م بشكل رئيسي إلى زيادة التداول النقدي خارج البنوك، الذي سجل معدل نمو بنسبة ٪10,76 في عام2024م مقابل ٪8,63 في عام 2023م، حيث انتقل من 8 030,76 مليار دينار في نهاية ديسمبر2023م إلى 8 894,52 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2024م. وفي الواقع، ساهم التداول النقدي خارج البنوك بنسبة ٪39,30 في نمو الكتلة النقدية. وهو يمثل، بالفعل، عنصر مهم من الكتلة النقدية بنسبة٪ 33,53من إجمالي M2، مما يشكل تحديًا كبيرا للشمول المالي في الجزائر[2].

ومن ذلك يمكننا القول أن جزءاً كبيراً من الكتلة النقدية (33,53%) موجود خارج البنوك، أي في شكل نقد متداول لدى الأفراد والقطاع الاقتصادي غير المالي. ويعكس هذا استمرار تفضيل الأعوان الاقتصاديين الاحتفاظ بالنقد والسيولة، مما يشكل عائقاً أساسياً أمام اعتماد العملة الرقمية للبنك المركزي، التي تتطلب تحولا نحو الدفع الإلكتروني وتقليص الاعتماد على النقد التقليدي.

وحسب التقرير السنوي لبنك الجزائر فإن نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض خلال سنة 2024م، عالج ما يُعادل حجم 93 مليون عملية دفع، بقيمة قدرها 25600 مليار دينار، مقابل 75 مليون عملية بقيمة قدرها 22958 مليار دينار خلال سنة 2023م، أي بارتفاع كبير بلغ 24,5 من حيث الحجم و 11,5 من حيث القيمة. وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة أن تلك وسائل الدفع ذات طابع قاعدي الكتروني

---

[1]- جلول شرارة، ليلى اسمهان بقبق، العملات الرقمية للبنوك المركزية: تحديات ومتطلبات الدينار الرقمي الجزائري في ظل القانون النقدي والمصرفي 23-09، المرجع السابق، ص1099، 1100.

[2]- التقرير السنوي 2024م لبنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي (الفصل الرابع: السياسة النقدية) الصادر في جوان 2025م، ص80، أنظر: (https://www.bank-of-algeria.dz/ar/، 2026/04/01م، 12:30).

(تحويلات ومعاملات عن طريق البطاقات تدعم أكثر فأكثر هيمنتها في سوق المدفوعات، من حيث الحجم على عكس وسائل الدفع الكلاسيكية الصكوك أو الشيكات والأوراق التجارية، التي يتبين تراجع استعمالها من سنة لأخرى[1].

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الوثيقة 01: حجم عمليات نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات

(المصدر: التقرير السنوي 2024 لبنك الجزائر، ص: 80)

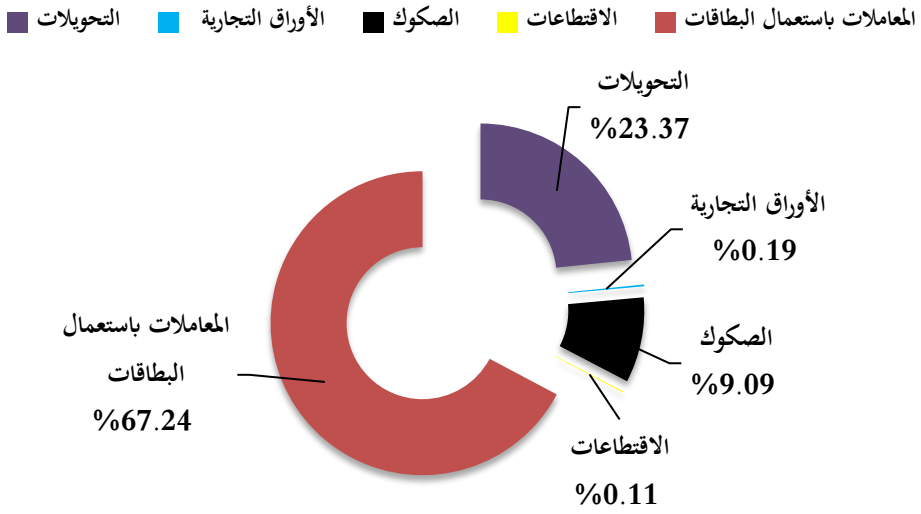

يوضح الشكل هيمنة المعاملات باستعمال البطاقات ضمن عمليات نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات، مقارنة بباقي وسائل الدفع، وهو ما يعكس توجهاً متزايداً نحو استخدام الوسائل الإلكترونية في تنفيذ المعاملات. غير أن هذا التطور لا يعكس بالضرورة تحولاً فعلياً نحو مجتمع غير نقدي، إذ يبقى جزء معتبر من هذه المعاملات موجهاً نحو السحب النقدي، مما يدل على استمرار تفضيل الأعوان الاقتصاديين للسيولة النقدية، وهو ما يشكل تحدياً أمام اعتماد العملة الرقمية للبنك المركزي.

وحسب بنك الجزائر فإنه خلال سنة 2024م، قد مثلث عمليات السحب النقدي عبر أجهزة الصراف الآلي 82,8 من الحجم الإجمالي لمعاملات الدفع الإلكتروني بين المصارف و 90,9% من قيمتها الإجمالية، مما يعكس الاتجاه الواضح لحاملي البطاقات لتفضيل استخدام النقد على المدفوعات باستعمال البطاقات. الدليل على ذلك لدينا

[1]– التقرير السنوي 2024م لبنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي (الفصل الرابع: السياسة النقدية) الصادر في جوان 2025م، ص79.

نسب استخدام ضعيفة ومنخفضة للبطاقات ما بين المصارف للدّفع عبر محطات الدفع الإلكترونية (لدى التّجار الموافقين) وأولئك المتواجدين عبر منصات الإنترنت (تجار الويب)[1].

ويوضح هذا أن الاستخدام الواسع للبطاقات المصرفية لا يعكس بالضرورة تطوراً فعلياً في المدفوعات الإلكترونية، إذ تُستعمل هذه البطاقات أساساً لغرض السحب النقدي، وهو ما يشكل عائقا جوهريا أمام اعتماد العملة الرقمية، التي تقوم على تقليص التعامل بالنقد وتعزيز وسائل الدفع الإلكترونية.

وبشكل عام، تختلف دوافع إصدار العملة الرقمية من دولة إلى أخرى، اعتمادا على أهداف السياسة وأولويات كل دولة، وقد تكون بعض هذه الدوافع مرتبطة بوجود أنظمة دفع أكثر كفاءة، ودعم المدفوعات الصغيرة، أو تعزيز الشمول المالي، بالتحويلات الدولية أو التجارة الدولية أو تقليل تكلفة استخدام النقد. في حين أن البعض الآخر قد يكون مدفوعا (المعاملات عبر الحدود)، أو تقليل مدفوعات الأنشطة غير القانونية، أو حتى كرد فعل على إصدار عملة رقمية للبنوك المركزية من قبل البنوك المركزية الأخرى[2].

ومما سبق يتضح من خلال التقرير السنوي لبنك الجزائر، أن تطور وسائل الدفع في الجزائر لا يزال يشهد تقدما تدريجيا، إلا أنه لم يبلغ بعد المستوى الذي يسمح بالانتقال السلس نحو اعتماد واسع للتقنيات المالية الحديثة، وعلى رأسها العملات الرقمية. فرغم الجهود المبذولة في تعزيز الدفع الإلكتروني وتوسيع استخدامه، لا تزال هناك تحديات قائمة تتعلق بمدى انتشار هذه الوسائل وثقة المستخدمين فيها، وهو ما يشكل عائقاً أمام تحقيق تحول رقمي شامل في المجال المالي. وعليه، فإن تطوير وسائل الدفع يعد شرطا أساسياً ومكملا لنجاح أي مشروع يهدف إلى إدماج العملات الرقمية ضمن المنظومة الاقتصادية.

ثانيا: تطور البنية التحتية لأنظمة الدفع المصرفية

يشكل تطور البنية التحتية لأنظمة الدفع المصرفية أحد الركائز الأساسية لتحديث القطاع المالي وتعزيز كفاءته، إذ يعكس مدى قدرة النظام المصرفي على مواكبة التحولات التكنولوجية وتلبية متطلبات المعاملات الحديثة. ومع تزايد الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في تنفيذ العمليات المالية، أصبحت الحاجة ملحّة إلى بنية تحتية متطورة، آمنة وسريعة، تضمن انسيابية المعاملات وتقلل من الاعتماد على النقد.

[1]– التقرير السنوي 2024م لبنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي (الفصل الرابع: السياسة النقدية) الصادر في جوان 2025م، ص81.

[2]– وسيم صافي، العملات الرقمية للبنوك المركزية (المفهوم ودوافع الإصدار ومدى انسجامها مع الحالة الفلسطينية)، مرجع سابق، ص12.

على مدى سنوات عديدة، برز الاقتصاد الرقمي كأولوية استراتيجية للجزائر. ويشير انتشار المبادرات العامة، وتطوير الاستراتيجيات الوطنية، وحشد الفاعلين الاقتصاديين، إلى رغبة حقيقية في المشاركة في الديناميكية العالمية للتحول الرقمي. ومع ذلك، ورغم التقدم المحرز وتزايد الوعي على جميع المستويات، تبقى حقيقة واحدة قائمة، وهي أن الانتقال إلى اقتصاد رقمي متكامل لا يزال يمثل تحديًا. فبين الأهداف المعلنة والتطبيق العملي، ثمة فجوة لا يمكن سدها إلا بجهود جماعية ومنسقة وعملية[1].

فقد قام بنك الجزائر منذ سنة 2006 بالعديد من الجهود للاستجابة للمعايير التي تضعها لجنة أنظمة الدفع والتسوية التابعة لبنك التسويات الدولية من خلال تحديث وتطوير البنية التحتية المصرفية في مجال أنظمة الدفع بإرساء النصوص القانونية المنظمة لها، والاعتماد على أحدث تكنولوجيات الاتصالات الإلكترونية بكل شفافية وأمان[2].

ووفقا لما جاء في التقرير الدولي لمؤشر الجاهزية الشبكية لسنة 2025م (Network Readiness Index 2024) الصادر عن معهد بورتولانز، والذي يتضمن تقييما مقارناً يشمل عددا معتبرا من الدول استنادا لتباين مستويات الجاهزية الرقمية بينها، وتناول تصنيف الجزائر أيضا وفقا للجدول والمخطط التالي:

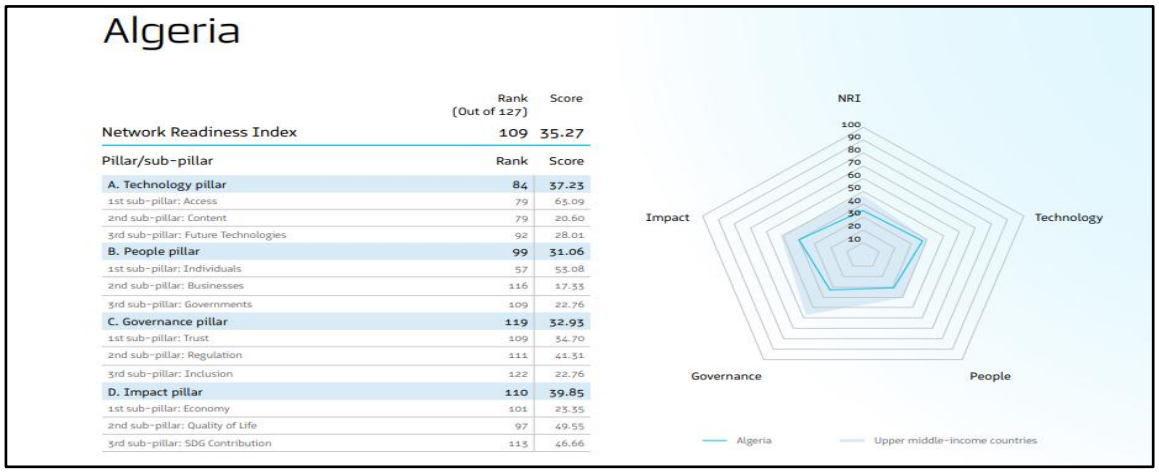

الوثيقة 02: ترتيب الجزائر ووفقا لما جاء في التقرير الدولي لمؤشر الجاهزية الشبكية لسنة 2025م

La Source[1]: (Network Readiness Index 2025 Editors, p76).

[1] -Djallal Bouabdallah, Économie numérique en Algérie : Sortir du discours, Entrer dans l'action, Publié le 29 mai 2025, sur Linkdin: https://fr.linkedin.com/pulse/%C3%A9conomie-num%C3%A9rique-en-alg%C3%A9rie-sortir-du-discours-dans-bouabdallah-flw1e, 03/04/2026, 01:00.

[2]- جلول شرارة، ليلى اسمهان بقبق، العملات الرقمية للبنوك المركزية: تحديات ومتطلبات الدينار الرقمي الجزائري في ظل القانون النقدي والمصرفي 23-09، مرجع سابق، ص1101. **نقلا عن**: التقرير السنوي 2021م لبنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي، الصادر في جوان 2022م، ص69-71.

ووفقا لهذا المخطط من التقرير السنوي لمؤشر الجاهزية الشبكية نوضح بعض العناصر التي تبين وضعية الجزائر في ذلك، كما يلي:

		الترتيب / 127	النتيجة /100%)	التقييم
مؤشر جاهزية الشبكة		**109**	**35.27**	○
ركيزة التكنولوجيا		**84**	**37.23**	○
الركيزة الفرعية الأولى: الوصول		79	63.09	+
الركيزة الفرعية الثاني: المحتوى		79	20.60	○
الركيزة الفرعية الثالثة: تقنيات المستقبل		92	28.01	○
أ- تبني التقنيات الناشئة		80	49.76	+
ب- لإنفاق على برامج الكمبيوتر		126	0.27 ضعيف	*
ركيزة الأفراد		**99**	**31.06**	○
الركيزة الفرعية الأولى: الأفراد	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام التعليمي	59	54.50	+
الركيزة الفرعية الثانية: الشركات	الاستثمار السنوي في خدمات الإتصالات	49	45.52 قوة	+
الركيزة الفرعية الثالثة: الحكومات	تشجيع الحكومة للتقنيات الناشئة	49	41.19 قوة	+
ركيزة الحوكمة		**119**	**32.93**	○
الركيزة الفرعية الأولى: الثقة	الأمن السيبراني	97	59.18	+
الركيزة الفرعية الثانية: التنظيم	(تشريعات التجارة الإلكترونية)	72	75.00	+

[1]- Rafael Escalona Reynoso, Bruno Lanvin, Network Readiness Index 2025 AI Governance in a Global Context: Policy and Regulatory Approaches, Portulans Institute, Washington, US, 2025, p76. أنظر أيضا: التقرير الدولي على الرابط التالي: https://download.networkreadinessindex.org/reports/data/2025/nri-2025.pdf/ .

الركيزة الفرعية الثالثة: الإدماج		122	22.76	°
ركيزة التأثير		**119**	**39.34**	°
الركيزة الفرعية الأولى: الاقتصاد	(صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)	121	1.14 ضعيف	*

ركيزة أساسية ركيزة فرعية مؤشر فرعي تحت الركيزة الفرعية

(+) قوي (من 40–100) (°) متوسط (من 20–40) (*) ضعيف (من 0–20)

الوثيقة 03: مؤشرات جاهزية الشبكة الرقمة في الجزائر 2025م.

La Source[1]: (Network Readiness Index 2025 Editors, p76).

وبناء على ذلك تحتل الجزائر المرتبة **109** عالميا في مؤشر الجاهزية الرقمية، بحصولها على معدل **35.27**%، مما يظهر تأخرها في مسيرة التحول الرقمي مقارنة بالعديد من الدول، وأنها مازالت تعاني من ضعف كبير في الجاهزية العامة للشبكة.

ففي **ركيزة التكنولوجيا**: بالرغم من أن الوصول وتبني التقنيات الناشئة جيدان وتقييمهما قوي، فإن الإنفاق على برامج الكمبيوتر منخفض جداً (0.27%)، مما يشير إلى قصور في الاستثمار في الحلول الرقمية الأساسية للبنوك وأنظمة الدفع. أما تقنيات المستقبل في مرتبة متوسطة، ما يعني أن تبني الابتكارات الجديدة في مجال المدفوعات لا يزال محدوداً.

أما في **ركيزة الأفراد**: يظهر الجدول قوة في مهارات الأفراد والشركات والحكومة، ما يدل على وجود كوادر قادرة على التعامل مع الأنظمة المصرفية الرقمية، وهذه القوة البشرية تشكل أساسا مهما لتوسيع انتشار أنظمة الدفع للجمهور، خاصة إذا تم استثمارها في تدريب مستمر وتطوير برامج تعليمية مالية رقمية.

وفي ما يخص **ركيزة الحوكمة**: لدينا التشريعات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية والأمن السيبراني قوية نسبيا، ما يخلق بيئة قانونية ملائمة لتطبيق أنظمة الدفع المصرفية الرقمية، رغم ذلك، ضعف الإدماج الرقمي (22.76% متوسط) يشير إلى أن إشراك المؤسسات الصغيرة والمواطنين في هذه الأنظمة لا يزال محدودا.

[1]- Rafael Escalona Reynoso, Bruno Lanvin, Network Readiness Index 2025 AI Governance in a Global Context: Policy and Regulatory Approaches, Ibid, p76.

وما يتعلق **بركيزة التأثير الاقتصادي**: فالنتيجة الضعيفة جدا في صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (1.14%) تعكس محدودية التأثير الاقتصادي للتكنولوجيا الرقمية، مما يشير إلى أن تطوير أنظمة الدفع المصرفية للجمهور العريض قد يواجه قيودا في الاستدامة الاقتصادية والاستثمار.

ويبرز التقييم ضعفا ملحوظا في مجالي المحتوى الرقمي وتبني التقنيات المستقبلية، بينما يسجل أداء أفضل نسبيا في جانب الأفراد والشركات. أما في مجال الحوكمة الرقمية فتظهر تطورا واضح في مستويات الثقة والتنظيم. كما يبقى الأثر الرقمي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية محدودا ، مما يتطلب تعزيزا كبيرا للبنية التحتية الرقمية، وتحسين آليات الحوكمة، وزيادة الاستثمار في مجال التكنولوجيا. ويستخدم مؤشر الجاهزية الشبكية الرقمية وخاصة ركيزة التكنولوجيا، لقياس قدرة الدول على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية)[1].

ثالثا: الوضع القانوني والتنظيمي للعملات الرقمية

تفتقر بعض الدول للإطار التشريعي الحديث للتعامل مع الإشكال الجديدة للنقود الرقمية، حالها حال الجزائر، اذ يحتاج نجاح عمليات اصدار هذه العملة إلى توفر بيئة قانونية قوية تحكم تعاملات العملات الرقمية وما يستتبعه ذلك من ضرورة توافق تعاملاتها مع الأطر القانونية الموضوعة بما يضمن حماية البيانات واعتبارات الخصوصية. من ناحية أخرى، يجب أن يفي إصدار هذه العملة بمتطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب للحيلولة دون استخدام هذه العملة بشكل يهدد الاستقرار المالي. كما يجب أن تتم استنادا إلى نموذج للأعمال قوي خاصة إذا كان سيتم استخدامها في تسوية المعاملات عبر الحدود لضمان تحقيق الاستفادة القصوى من تواجدها. ذلك إضافة إلى عدد من المتطلبات الأخرى المعززة، والتي من بينها على سبيل المثال، التحول إلى نظم الهوية الرقمية بما يسمح بتتبع التعاملات ويزيد من مستويات الاستفادة من الخدمات المالية الرقمية[2].

فنظام مجهولية المعاملات الإلكترونية الذي تبنى عليه العملة الافتراضية يسمح بضمان عدم الكشف عن هوية المتعاملين بها، فهي تسهل بذلك تسوية مختلف المعاملات غير الشرعية كتجارة المخدرات والأسلحة ... كما أن قابلية هذه العملة للتحويل إلى العملات الأخرى الرسمية كاليورو والدولار ... يجعل منها أداة مثالية لتمويل الجماعات الارهابية والمتطرفة، وكذا استعمالها لإنجاز عمليات تبييض الأموال وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج. كما أن ميزة

[1]– مزاجة تواتية، العملات الرقمية في الجزائر بين الموقف الاحترازي والتحول الرقمي، مرجع سابق، ص108، 109.

[2]– مرزوق آمال، واقع وآفاق اصدار عملات رقمية من قبل البنوك المركزية، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، ع1، م 17، مختبر الاصلاحات الاقتصادية والتنمية واستراتيجيات التكامل في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، جوان 2023م، ص10،11.

اللامركزية التي تتسم بها هذه العملة، وغياب أية جهة مسؤولة تشرف عليها، يصعب على الجهاز الحكومي المكلف بتحصيل الضرائب القيام بفرض ضرائب على الصفقات التي تتم بها نتيجة لسريتها ومجهوليتها. بناء على ما تقدم، يبرز حجم الخطورة الذي تشكّله العملة الافتراضية كونها أداة في يد أولئك الذين يضمنون بواسطتها تسوية المعاملات غير القانونية، وكذا الذين يستخدمونها هربا من الضرائب والضوابط المفروضة على تحركات رؤوس الأموال من وإلى الخارج[1].

ولذلك فإن الوضع القانوني في الجزائر يقوم على حظر شامل للتعامل بالعملات الافتراضية، على الرغم من أن العملات الرقمية تشمل طيفا واسعا من الأصول النقدية الرقمية، إلا أن المشرع الجزائري ركز بشكل حصري تقريبا على نوع واحد منها فقط الأكثر إثارة للجدل، ألا وهي "**العملات الافتراضية**". ويتجلى هذا التخصيص من خلال المادة 117 مكرر 2 من القانون المالي الجزائري لسنة 2018 الذي يصنف العملات الافتراضية كأدوات مالية غير معترف بها قانونيا. وتكمن مبررات حضر هذه العملات في[2]:

- **حماية الاستقرار المالي**: تعتبر السلطات أن العملات الافتراضية تشكل تهديدا على السيادة النقدية للدينار الجزائري، وقد تؤثر سلبا على النظام المالي الوطني.
- **مكافحة الأنشطة غير المشروعة**: مثل غسل الأموال، تمويل الإرهاب، والتهرب الضريبي.
- **غياب الضمانات القانونية**: لا يوجد إطار يحمي المستثمرين من الاحتيال أو تقلبات السوق.

وعلى الرغم من أن القانون يحظر معاملات العملات المشفرة، إلا أن التداول غير القانوني لا يزال قائماً. ويستمر العديد من الجزائريين في استخدام الأصول الرقمية من خلال شبكات الند للند (P2P)، وشبكات VPN، ومنصات التداول الخارجية لأغراض مثل التحويلات المالية وعمليات الشراء عبر الإنترنت، متجاوزين بذلك القنوات المصرفية التقليدية ونظراً للقيود القانونية الصارمة، فإن أولئك الذين يتم ضبطهم وهم يمارسون أنشطة متعلقة بالعملات المشفرة يواجهون خطر الملاحقة القضائية. وتشمل عقوبات المخالفين الغرامات وربما السجن، حيث تعتبر الحكومة التعامل بالعملات الرقمية تهديداً للأمن القومي[3].

---

[1]– فريدة حداد، عبد الحق قريمس، العملة الافتراضية في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص387.

[2]– مزاجة تواتية، العملات الرقمية في الجزائر: بين الموقف الاحترازي والتحول الرقمي، مرجع سابق، ص110.

[3]- Maxim Nechiporenko, Algeria's Crypto Laws: Regulation & Taxation, March 2025, https://tradersunion.com/interesting-articles/what-is-cryptocurrency/crypto-regulation/in-algeria/, 04/04/2026, 19:40.

غير أن الإطار القانوني والتنظيمي في الجزائر غير ثابت، إذ تفرض التحولات المتسارعة في مجال العملات الرقمية إمكانية حدوث تغييرات تنظيمية مستقبلية، وبالرغم أنه لا يوجد مؤشر رسمي على أن الجزائر ستراجع سياستها المتعلقة بالعملات المشفرة. فالحكومة تحافظ على موقف حازم، مع عدم وجود مقترحات تشريعية لتنظيم الأصول الرقمية. ولا تزال السلطات تُركز على منع الجرائم المالية والحفاظ على السيطرة النقدية، مما يترك مجالا ضئيلا للإصلاحات المحتملة. إلا أن التبني العالمي المتزايد للعملات المشفرة وزيادة المعاملات الرقمية قد يدفعان صانعي السياسات الجزائريين في نهاية المطاف إلى إعادة النظر في نهجهم. ويشير بعض المحللين إلى أن الجزائر يُمكن أن تحذو حذو الدول المجاورة التي قدمت أطرًا تنظيمية بدلًا من الحظر التام. ومع ذلك، في الوقت الحالي، يظل حظر العملات المشفرة في البلاد دون تغيير[1].

كما أشار القانون النقدي والمصرفي إلى تفويض الدولة لبنك الجزائر حصريا بامتياز إصدار العملة النقدية عبر التراب الوطني ضمن شروط التغطية المحددة، حيث يكون للعملات النقدية في شكليا الورقي أو المعدني أو الدينار الرقمي الجزائري التي يصدرها بنك الجزائر دون سواها سعر قانوني وقوة إبرائية غير محدودة، مع منع الأشخاص من إصدار أو الوضع قيد التداول أي وسيلة محررة بالدينار الجزائري لاستعمالها وقبولها كوسيلة دفع بدل العملة الوطنية، كما يعود لبنك الجزائر من خلال المجلس النقدي والمصرفي كامل الصلاحيات في مجال تحديد شروط إصدار وتطوير العملة الرقمية للبنك المركزي بالإضافة إلى قواعد التسيير والرقابة عليها[2]. مما يفيد ويؤكد أن المشرع الجزائري لم يعترف بإمكانية إصدار العملات الرقمية خارج الإطار الرسمي وبالتالي عدم السماح بتداولها كعملة قانونية.

ونظراً لهذا الحظر الكامل، يُعتبر أي دخل مُستمد من معاملات العملات المشفرة غير قانوني ولا تعترف به السلطات الجزائرية. وبالتالي، لا يمكن الإبلاغ عن هذا الدخل لأغراض ضريبية، ولا توجد آليات لدى السلطات الضريبية لمراقبة أو تنظيم الأرباح المتعلقة بالعملات المشفرة. قد تؤدي محاولة الإعلان عن دخل من الأصول الرقمية إلى ملاحقة جنائية بتهمة الانخراط في نشاط محظور بدلاً من فرض الضرائب. على الرغم من هذه القيود القانونية الصارمة، فإن مجتمعاً سرياً في الجزائر ينخرط بنشاط في العملات المشفرة، وخاصة البيتكوين[3]. تسمح الطبيعة اللامركزية والمجهولة

---

[1]- Ibid, 04/04/2026, 19:41.

[2]- جلول شرارة، ليلى اسمهان بقبق، العملات الرقمية للبنوك المركزية: تحديات ومتطلبات الدينار الرقمي الجزائري في ظل القانون النقدي والمصرفي 23-09، مرجع سابق، ص1109، 1110.

[3]- Maxim Nechiporenko, Algeria's Crypto Laws: Regulation & Taxation, Ibid, 04/04/2026, 19:42.

للعملات الرقمية بإجراء معاملات صغيرة النطاق دون سهولة اكتشافها. يستخدم العديد من الجزائريين العملات المشفرة للتحويلات المالية، وعمليات الشراء عبر الإنترنت، وحتى التجارة المحلية، ويعملون خارج النظام المالي الرسمي. يبدو أن نهج الحكومة هو المراقبة الحذرة أكثر من الإنفاذ الصارم. في حين أن القانون لا يزال مانعاً، إلا أن الإنفاذ كان غير متسق، مما يسمح باستمرار أنشطة العملات المشفرة صغيرة النطاق. قد ينبع هذا الإنفاذ المحدود من الاعتراف بالفوائد المحتملة لتقنية البلوك تشين والعملات الرقمية[1].

وفي هذا السياق، واستجابة للتداعيات المترتبة على الانتشار الواسع للعملات الافتراضية، قامت السلطات الجزائرية بإدخال تعديلات تشريعية صارمة عبر قانون 25-10 المؤرخ في 24 يوليو 2025، الذي يعدل ويتمم القانون 01-05 المتعلق بالوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما. وقد نص هذا القانون بشكل واضح على تجريم التعامل بالعملات الافتراضية داخل التراب الوطني، حيث يشمل الحظر ما يلي: (إصدار أي نوع من الأصول الافتراضية، شراء أو بيع أو حيازة العملات الافتراضية، استخدامها كوسيلة للدفع أو الاستثمار، التعدين (Mining) أو إنتاج أو توزيع هذه العملات، الترويج أو الإعلان عن العملات الافتراضية، التعامل مع منصات التحويل أو المحافظ الرقمية المرتبطة بها، حيازة العملات الافتراضية تعتبر جريمة جنائية (المادة 06 مكرر من القانون رقم 25- 10)[2].

وهذا ما جاءت به المادة 6 مكرر من القانون رقم 25-10: "يمنع إصدار الأصول الافتراضية أو شراؤها أو بيعها أو استعمالها أو حيازتها أو الاتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها، والتي تعد ممتلكات أو عائدات أو أموالا أو أصولا أخرى، أو أي قيمة معادلة أخرى: كوسيلة دفع أو الاعتراف بها كعملة، كوسيلة استثمار، يشمل المنع الأنشطة المتعلقة بتعدين العملات الافتراضية"[3].وجاءت المادة 31 مكرر من القانون ذاته تفرض عقوبات مالية تتراوح بين 200 ألف ومليون دينار جزائري (ما يعادل حوالي 7,700 دولار أمريكي)، إلى جانب عقوبات سجن تتراوح مدتها بين شهرين وسنة. ويجيز القانون تطبيق العقوبتين معا (الغرامة والحبس) حتى في

[1]-Maxim Nechiporenko, Algeria's Crypto Laws: Regulation & Taxation, March 2025, Ibid, 04/04/2026, 19:50.

[2]- مزاجة تواتية، العملات الرقمية في الجزائر: بين الموقف الاحترازي والتحول الرقمي، مرجع سابق، ص112، 113.

[3]- المادة 06 مكرر من القانون 25-10 المؤرخ في 28 محرم 1447هـ الموافق لـ24 جويلية 2025م المعدل والمتمم للقانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425هـ الموافق لـ06 فيفري 2005م والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، ع48، ج.ر، الجمهورية الجزائرية، ص7.

حالات المخالفات البسيطة، مما يضفي طابعا جنائيا خطيرا على أي تعامل غير مرخص بالعملات الافتراضية (المادة 31 مكرر من القانون رقم 25-10)[1].

وبما أن البنوك المركزية لا تسمح بتحويل العملات التقليدية إلى العملات الافتراضية، فبعض منصات التداول متاحة للكثير من الجزائريين من أجل القيام بعمليات شراء وبيع العملات الافتراضية بطرق بديلة ومع ذلك فهي غير مرخصة، وهذه أهم المنصات التي تستخدم في الوصول إلى سوق العملات الافتراضية.

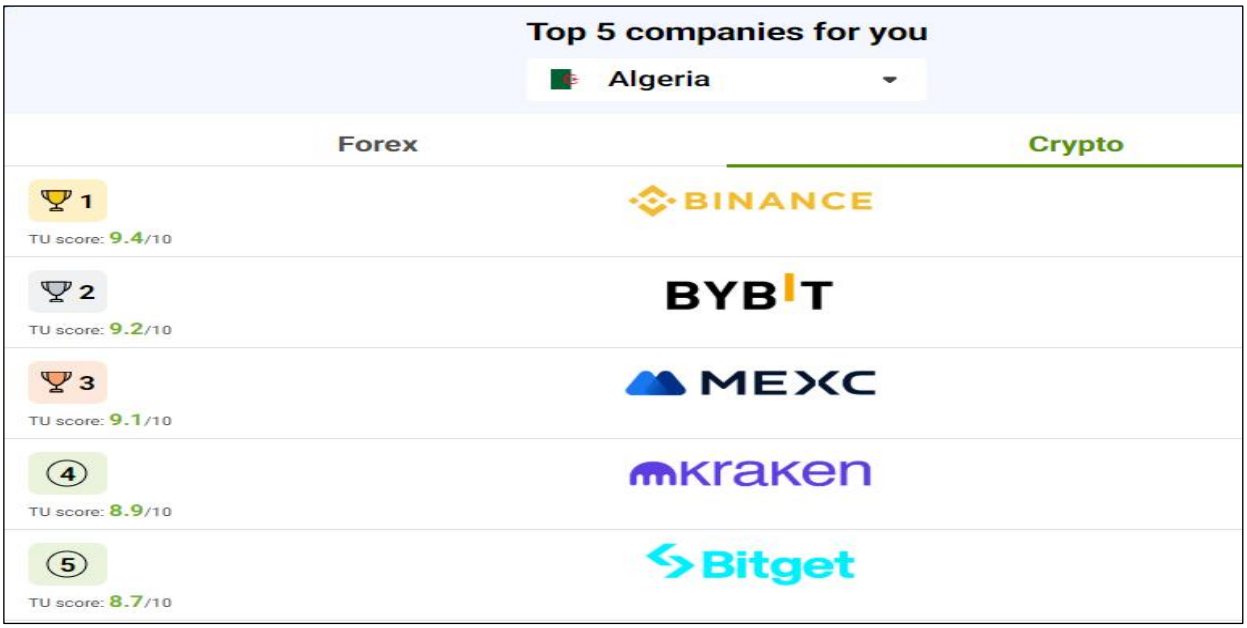

الوثيقة 04: أبرز منصات التداول الرقمية المتاحة في الجزائر

(La Source[2]: Maxim Nechiporenko, Algeria's Crypto Laws: Regulation & Taxation)

لن يستمر الحظر الكامل للعملات المشفرة في الجزائر إلى الأبد، لكن لا تتوقع انقلابًا مفاجئًا. قد تُدخل الحكومة بهدوء "مناطق تجريبية" حيث يمكن لبعض مشاريع العملات المشفرة العمل تحت إشراف صارم. يمكن ربط هذه المناطق بمشاريع التكنولوجيا المالية التي تتعامل مع التحويلات المالية أو التجارة، وهي مجالات تحتاج فيها الجزائر بشدة إلى الابتكار. إذا كنت ترغب في البقاء في المقدمة، فلا تكتفِ بمراقبة الإعلانات الكبيرة - تعمّق أكثر في

[1]- المادة 31 مكرر من القانون 25-10 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، ج.ر، ع48، ص12.

[2] -Maxim Nechiporenko, Algeria's Crypto Laws: Regulation & Taxation, March 2025, Ibid, 04/04/2026, 19:50.

التجارب المالية التي تدعمها الحكومة. إذا بدأ البنك المركزي في الضغط من أجل إصلاحات الدفع الرقمي أو اختبار تقنية البلوك تشين للبنوك التي تسيطر عليها الدولة، فهذه إشارة إلى أن التغيير يلوح في الأفق[1].

يتضح أن إصدار وتداول العملات الرقمية في الجزائر يواجه مجموعة من التحديات المتشابكة، تشمل تطور وسائل الدفع الإلكتروني، وكفاءة البنية التحتية، إضافة إلى الإطار القانوني والتنظيمي غير المستقر. هذه العوامل تشكل عوائق أمام اعتماد واسع للعملات الرقمية، وتؤكد ضرورة وضع استراتيجيات شاملة لمعالجتها، بما يضمن دمج هذه التقنية الجديدة بشكل آمن وفعال ضمن المنظومة المالية الوطنية.

الخاتمة:

في الختام، يظهر أن العملات الرقمية، رغم كونها أداة مالية مبتكرة، تحمل في طياتها مجموعة من المخاطر والتحديات التي لا يمكن تجاهلها. فمن جهة، تتعرض هذه العملات لمخاطر مالية وتقنية وقانونية، بما في ذلك التقلب المفاجئ في الأسعار، واحتمالية فقدان المفاتيح الرقمية أو التعرض للاختراق...، إضافة إلى محدودية سبل التعويض. ومن جهة أخرى، تواجه عملية إصدارها وتداولها تحديات هيكلية وتشريعية، تشمل مدى تطور وسائل الدفع الإلكتروني، وكفاءة البنية التحتية المصرفية، فضلاً عن الحاجة إلى إطار قانوني وتنظيمي واضح ومستقر. ومن ثم، فإن أي خطوة نحو اعتماد العملة الرقمية في الجزائر تتطلب معالجة هذه المخاطر والتحديات بشكل متكامل، لضمان إدماجها في النظام المالي بطريقة آمنة وفعالة، مع المحافظة على استقرار الاقتصاد الوطني وحماية المستخدمين.

أولاً: النتائج

في ضوء ما تم التطرق إليه من تحليل لمختلف جوانب العملات الرقمية في الجزائر، نستخلص جملة النتائج الآتية:

- اتسام العملات الرقمية بدرجة عالية من التقلب وعدم الاستقرار، مما يحدّ من قدرتها على أداء وظائف النقود التقليدي، مما يجعلها عرضة لمخاطر اقتصادية محتملة، مثل التأثير على السياسة النقدية واستقرار النظام المالي.

[1]- Ibid, 04/04/2026, 19:53.

- تعرض المستخدمين لمخاطر تقنية وأمنية، كفقدان المفاتيح الخاصة، الاختراقات، والسرقات، مع غياب آليات فعالة للتعويض.
- وجود مخاطر قانونية ناتجة عن غموض الطبيعة القانونية للعملات الرقمية وعدم الاعتراف بها كوسيلة دفع رسمية، ناهيك عن القصور في الإطار القانوني والتنظيمي الحالي، وعدم مواكبته للتطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا المالية.
- ضعف انتشار وسائل الدفع الإلكتروني واستمرار هيمنة التعامل النقدي داخل الاقتصاد.
- محدودية كفاءة البنية التحتية الرقمية والمصرفية، بما لا يسمح بالاستيعاب الفعّال للتقنيات المالية الحديثة.
- ارتباط انتشار العملات الرقمية بمنصات أجنبية تعمل خارج الإطار القانوني الوطني، مما يزيد من مخاطر التعامل بها.

ثانياً: التوصيات

واستنادًا لهذه لنتائج، يمكن تقديم بعض التوصيات لتعزيز فرص إدماج العملات الرقمية في النظام المالي بشكل آمن وفعّال:

- ضرورة وضع إطار قانوني وتنظيمي واضح ومتكامل يحدد طبيعة العملات الرقمية وينظم إصدارها وتداولها، وتمكين السلطات من مراقبة وتنظيم الأنشطة المرتبطة بها، بما يحدّ من المخاطر المالية والأمنية.
- تعزيز وتحديث البنية التحتية الرقمية والمصرفية بما يتلاءم مع متطلبات التحول الرقمي، بالإضافة إلى تطوير وسائل الدفع الإلكتروني وتشجيع استخدامها للحد من الاعتماد على النقد.
- تعزيز نظم الأمن السيبراني لحماية المستخدمين والمعاملات الرقمية، بالإضافة إلى تكثيف التوعية المالية والرقمية للمجتمع حول طبيعة العملات الرقمية ومخاطرها.
- دراسة إمكانية إصدار عملة رقمية رسمية جزائرية تحت إشراف البنك المركزي، بما يضمن السيادة النقدية من خلال التجارب الدولية في مجال تنظيم العملات الرقمية والاستفادة منها.

قائمة المصادر والمراجع:

1. بن عيسى أمينة، العلاقة بين النقود والاسعار (دراسة قياسية في الجزائر وتونس والمغرب)، أطروحة دكتوراه في تخصص نقود بنوك ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014م- 2015م.
2. فريدة حداد، عبد الحق قريمس، العملة الافتراضية في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، ع3، م58، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، جوان 2021م
3. جلول شرارة، ليلى اسمهان بقبق، العملات الرقمية للبنوك المركزية: تحديات ومتطلبات الدينار الرقمي الجزائري في ظل القانون النقدي والمصرفي 23-09، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، ع2، م6، المركز الجامعي سي الحواس، بريكة، الجزائر، ديسمبر 2023م،
4. منتدى الاستراتيجيات الأردني، النقود في عصر التحول الرقمي، تقرير مقدم لمنتدى الاستراتيجيات الأردني، جانفي 2023م،. https://zarqachamber.org/b2312023.pdf.
5. فهد قطينة، العملات الرقمية (ماهي العملات الرقمية وما هو البيتكوين)، https://www.scribd.com/document/907071537/.
6. مزاجة تواتية، العملات الرقمية في الجزائر بين الموقف الاحترازي والتحول الرقمي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، ع2، م 9، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر، ديسمبر 2025م.
7. منير ماهر أحمد، أحمد سفيان عبد الله، سهيل بن شريف، التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية: البيتكوين نموذجا، مجلة بيت المشورة للاستشارات المالية، ع8، الدوحة، قطر، أفريل 2018م.
8. أحمد محمد عصام الدين، ماذا تعرف عن عملة البيتكوين، مجلة المصرفي، ع73، سبتمبر 2014م.
9. وسيم صافي، العملات الرقمية للبنوك المركزية (المفهوم ودوافع الإصدار ومدى انسجامها مع الحالة الفلسطينية)، سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، رام الله، فلسطين، 2022م.
10. مرزوق آمال، واقع وآفاق اصدار عملات رقمية من قبل البنوك المركزية، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، ع1، م 17، مختبر الاصلاحات الاقتصادية والتنمية واستراتيجيات التكامل في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، جوان 2023م.
11. القانون 25-10 المؤرخ في 28 محرم 1447هـ الموافق لـ24 جويلية 2025م المعدل والمتمم للقانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425هـ الموافق لـ06 فيفري 2005م والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، ع48، ج.ر، الجمهورية الجزائرية.
12. Estelle Hemdane, Alain Beitone, Le bitcoin (BTC) est-il de la monnaie?,The New York Times, Janvier 2018, http://eloge-des-

ses.com/wp-content/uploads/2018/01/Le-bitcoin-est-il-de-la-monnaie.pdf

13. Melena Jaksic, voileta Todorović, Jelena Matic, The Influence Of Digital Currency On The Bank, Economic Themes, Vol 60, Iss Paradigm Publishing Services, Warsaw, Poland, 2022,

14. Jean-Marc Figuet, LE BITCOIN : UNE MONNAIE ?, september 2015,, https://fr.scribd.com/document/546838064/Le-Bit-Coin-Une-Monnaie-092015,

15. Guannan Liu, The Development of Blockchain-Based Digital Currencies and Their Impact on the Global Financial System, Open Journal of Social Sciences, Scientific Research Publishing (SCIRP), USA, October 2024.

16. Djallal BOUABDALLAH, Économie numérique en Algérie : Sortir du discours, Entrer dans l'action, Publié le 29 mai 2025, sur Linkdin: https://fr.linkedin.com/pulse/%C3%A9conomie-num%C3%A9rique-en-alg%C3%A9rie-sortir-du-discours-dans-bouabdallah-flw1e.

17. Rafael Escalona Reynoso, Bruno Lanvin, Network Readiness Index 2025 AI Governance in a Global Context: Policy and Regulatory Approaches, Portulans Institute, Washington, US, 2025.

18. Maxim Nechiporenko, Algeria's Crypto Laws: Regulation & Taxation, March 2025, https://tradersunion.com/interesting-articles/what-is-cryptocurrency/crypto-regulation/in-algeria/.